(**النهار**، بيروت، ٢٤/٦/١٩٨٥).

امـا جون كيفنر، فقد كتب في صحيفة «هيرالد تريبيون» البريطانية ان «الحاجة لانقاذ ماء الوجه تشكل الجانب الاكبر من السبب الكامن وراء اتفاق وقف اطلاق النار الذي تم الوصول اليه بصعوبة في دمشق منذ ستة ايام. ويتبين من اللغة المعقدة التي صيغت بها التسوية المكونة من ١٣ نقطة ان قوات امـل برئاسة نبيه بري قد انهزمت». اضاف كيفنر: «وتدعو فقرة انقاذ ماء الوجه الرئيسة المقاتلين في المخيمات الى التخلي عن اسلحتهم الثقيلة» (**القبس**، الكويت، ٢٧/٦/١٩٨٥).

وكتب ايان بلاك في صحيفة «الغارديان» البريطانية: «كان السيد بري في حاجة ماسة الى نجاح... وكانت الخسائر مرتفعة ولم يعط الاتفاق الذي فرضه السوريون اي شيء لـ' أمل' » (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٧/٦/١٩٨٥).

بعد ايام معدودة من نشر هذه التقويمات، عاد نعوم ليكتب في «النهار» أن سوريا «تُلفت [نظر] الذين يعتبرون التأخر في حسم حرب المخيمات ببيروت دليل ضعف لديها، وبالتالي دليل عجز عن حسم اي موضوع مماثل في الجنوب مثلاً، إلى ضرورة عدم الاكتفاء بظواهر الامور». اضاف شارحاً هذا «التنبيه»: «فطول المدة التي استغرقتها حرب بيروت عائد، في معظمه، الى أمرين. اولهما حجم الوجود العرفاتي وحجم العمل العرفاتي على الساحة الفلسطينية البيروتية، الامر الذي استوجب عملاً كبيراً لضربه؛ اما الامر الثاني فهو حرص سوريا على اجراء فرز فلسطيني حقيقي وعلى تمكين المنشقين عن ' فتح' وجبهة الانقاذ الفلسطينية من اكتساب شرعية فلسطينية حقيقية من خلال الدفاع عن المخيمات. وهذا الامر قد حصل فعـلاً. وهنا يقول العارفون ان القصف الذي تعرضت له بيروت والضاحية من مدافع الفلسطينيين في الجبـل لم يكن ليحصل لو كانت سوريا، فعلاً، لا تريد ذلك، أو لو كانت اصدرت أمراً بمنعه. وفي هذا الموضوع، فانها لا تمزح على الاطلاق» (**النهار**، ١٦/٧/١٩٨٥). وفي نفس اليوم تحدث اعلام الحكم السـوري عن «الفتنـة العـرفـاتية في بيروت، والمحاولات الجارية لخلق فتنة مثيلة في صيدا» (**الاذاعة السورية**، دمشق، ١٦/٧/١٩٨٥). وحذّر هذا الاعلام من «ان على الجميع التنبه الى محاولات عرفات وزمـرته الانهزامية الهادفة الى افتعال احداث لزرع الفتنة بين الابناء، بخاصة في منطقة الجنوب...» (**تشرين**، دمشق، ١٦/٧/١٩٨٥).

وقد ترافقت التحذيرات السورية هذه مع حملة سياسية شنها كبار المسؤولين في السلطة اللبنانية، استهـدفت منظمة التحرير الفلسطينية، كما ساهمت جهات يمينية لبنانية، ومنابر اعلامية مقربة من السلطة اللبنانية، في هذه الحملة. وقال الرئيس اللبناني امين الجميل، في مؤتمر صحافي عقده في دمشق، خلال زيارة رسمية، وبحضور رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي، انه «من نتائج ممارسات منظمة التحرير [الفلسطينية] وتصرفاتها، في مرحلة من المراحل، تصدع الوحدة الوطنية والتركيبة السياسية في لبنان، مما ادى الى الضياع الذي ندفع ثمنه اليوم. وما دمنا قد اتفقنا العام ١٩٨٢ على برنامج عمل معين لانسحاب منظمة التحرير [الفلسطينية] من لبنان، وقد انسحب السيد ياسر عرفات بملء ارادته على اثر تفاهم دولي، فنحن نعود ونؤكد، مجدداً، ان لا عودة الى الوراء، ونصر على ان يعود لبنان الى ما كان عليه قبل التصرفات الفلسطينية المعروفة، وان يعود الامن اللبناني في عهدة اللبنانيين من دون وجود اي جُزُر خارجة عن اطار السيادة وقوى الشرعية اللبنانية». وقال الجميل: «ان قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية لبنانية داخلية. نؤكد على ذلك وهي من صلب صلاحيات الحكومة اللبنانية. لذلك، نعالج الامور من هذا المنطلق، بالطبع بالتعاون مع الشقيقة سوريا التي تمدنا، في الوقت الحاضر، بكل الدعم السياسي والأمني حتى نستطيع التوصل الى النتائج المرجوة» (**النهار**، ٩/٨/١٩٨٥).

وصرح رئيس مجلس النواب اللبناني حسين الحسيني بأن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥ قد قضى على «الشق العسكري» في اتفاقية القاهرة المعقودة العام ١٩٦٩ بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. واعلن الحسيني رفضه «للوجود الفلسطيني المسلح في لبنان» لان «الاسباب الخاصة التي دعت الفلسطينيين الى التسلح العام ١٩٧٣ قد زالت تماماً». واكد ان استمرار هذا الوجود «يعني ان لا